مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الآداب والعلوم الإنسانية، م١٧ع٢، ص ص: ١٠٧-١٣٤ (٢٠٠٩م/١٤٣٠هـ)

الخدمة الاجتماعية ودورها في مواجهة المشكلات الأسرية المعاصرة: العنف الأسري نموذجًا

عائض سعد أبونخاع الشهراني

أستاذ مساعد بكلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة الملك عبدالعزيز- جدة - المملكة العربية السعودية

المستخلص. تُعتبر ظاهرة العنف الأسري إحدى الإفرازات السلبية التي لا تؤثر على الأسرة فحسب بل وعلى المجتمع، فآثارها الضارة يمكن أن تبدد حياة الطمأنينة والسلام التي يجب أن تسود الأسر والمجتمعات. وقد زادت معدلات هذه الظاهرة بسبب الكثير من السلوكيات الخاطئة التي تعتمد العنف سبيلاً لحل المشكلات، وسيادة المفاهيم التي تنأى عن الأساليب السليمة في التربية والتوجيه. وتمثل الهدف الرئيس من الدراسة في إبراز دور الخدمة الاجتماعية في مواجهة الظاهرة، واشتملت الدراسة على محاور ثلاثة: المحور الأول يتناول ثقافة العنف ودوافعه وآثاره، والثاني يتعرض للإسلام والعنف الأسري، والثالث يختص بالخدمة الاجتماعية والعنف الأسري. وقد انتهت الدراسة بمجموعة من التوصيات.

مقدمة

تزايدت ظاهرة العنف الأسري (Domestic Violence) في الآونة الأخيرة واستفحلت كنتيجة حتمية لطبيعة الحياة العصرية، وما صاحبها من تحولات وتغيرات أسفرت عن ظهور بعض المشكلات الاجتماعية والأسرية، التي لم تكن موجودة من قبل في الكثير من المجتمعات التقليدية. ويمكن وصف ظاهرة العنف

الأسري بالظاهرة الاجتماعية السلبية التي حولت المجتمع من نمط تقليدي بسيط إلى آخر حضاري متطور (العايش، ٢٠٠٦م). وفي خضم ذلك التغيير، فقد لحقت بالأسر أيضًا بعض التغييرات التي أحدثت تأثيرًا كبيرًا ومنها تغيرات اجتماعية وثقافية واقتصادية وغيرها، مما أفقدها بعضًا من وظائفها وأحدث بها شرخًا أخل بمظاهر التعاون والتكاتف بين أفراد الأسرة الواحدة.

وبسبب اتساع ظاهرة العنف الأسري، فقد زاد اهتمام المختصين بالمجال التربوي والاجتماعي والأسري بها متتبعين أسباب تناميها في المجتمعات المختلفة. وعلى الرغم من أن الظاهرة لا تزال تمثل مشكلة اجتماعية سلبية الأبعاد والنتائج، إلا أنها لم تأخذ إلى الآن حظها الوافي من الدراسات العلمية والبحوث المستفيضة، التي يمكن أن تلفت أنظار القائمين على المجتمع على خطورة تناميها وتأثيرها السلبي، بما يمكن أن يهدد ترابط وسلامة الأسر والمجتمع بشكل عام.

مشكلة الدراسة

لقد انبثق موضوع هذه الدراسة من تزايد ظاهرة العنف الأسري واستفحالها بصورة كبيرة في الآونة الأخيرة، في ظل انعكاسات حضارية حديثة وعولمة وافدة وعصر يعج بتيارات من الثقافات الوافدة والسموم التي تبثها الفضائيات بشكل كبير. وقد أضحت الظاهرة قضية ملحة تهم الباحثين والمختصين الاجتماعيين ومؤسسات الرعاية الاجتماعية والتنظيمات المهتمة بالشأن الأسري، وذلك كونها أضحت تشكل خطرًا كبيرًا ليس على حياة الأفراد فحسب بل والمجتمع بأسره. كما أصبحت الظاهرة تحمل مهددات كبيرة تعيق الأسرة عن أداء واجباتها في الحياة، وتولّي مهامها التربوية بالصورة المثلى، مما يمكن أن يعطل الوظائف الاجتماعية والتربوية، ويستبدلها بأنماط سلوكية غير معتدلة أو سوية.

وفي خضم هذه الظواهر السلبية داخل الأسر، بل داخل المجتمعات، يظل الوعي الاجتماعي (Social Awareness) بكيفية تسيير وإدارة الأسرة بالصورة المتماسكة غائبًا، بل ويشكل حلقة وصل مفقودة داخل الأسر والمجتمعات. ومما يزيد من حدة الظاهرة أن هناك الكثير ممن يقومون على الدور التربوي داخل الأسر، يجهلون الطرق المثالية، والدور الواعي في النمط التربوي والتهذيبي لمن يتولون أمر تربيتهم. مما يعد مؤشرًا لظهور المشكلات والصراعات والعلل الاجتماعية.

وغياب مثل هذه الأدوار يسهم في وجود أساليب غير منطقية ولا مقبولة في التعامل مع المهام الأسرية وحل ما يطرأ من مشكلات في الأسرة، الأمر الذي يمكن أن يؤثر على الأسرة ويحدث صورة منحرفة داخل النمط الاجتماعي تبعد كل البعد عن المضامين والمبادئ الإسلامية التي تبغض العنف والقسوة كأسلوب تعامل بين البشر. ولا شك أن تشعب ضغوط الحياة وتعدد مشكلات العصر الحديث أسفر عن ظهور العديد من الإفرازات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والتربوية وغيرها، مما يتطلّب بذل المزيد من الجهود لمواكبة تلك المتطلبات العصرية. إلا أن الفشل والإخفاق في مواكبة العصر قد يترك أثرًا سلبيًا مباشرًا على الأسرة، يترتب عليه انفراط في عقد ترابط وتماسك أفراد الأسرة واختلال في توازنها (غباري،١٩٨٩م).

ونظرًا لأهمية وخطورة ظاهرة العنف الأسري وما يحيط بها من كتمان داخل الأسر، وما تُغلف بها من سرية، وما يشوبها من حواجز اجتماعية، واعتبار أن الخوض في المسائل الأسرية شأن داخلي من العيب إظهاره أمام الغير؛ فإن الخدمة الاجتماعية ومن خلال ممارستها المهنية مع الجانب الأسري يمكنها الوقوف على مشكلات الأسرة من الداخل، والتبصر بحجم الأخطار والآثار السلبية التي يمكن أن تسببها تلك المشكلات أو تؤثر بها على الكيان الأسري. ومن ثم يتم اتخاذ الخطوات العلاجية الملائمة التي تعزز من مقدرة

الأسرة على حل المشكلات وزيادة دافعيتها ورغبتها في حل مشكلاتها بنفسها، أو مشاركة الأخصائي بجهده فيما يوّطن منهجية الحلول السليمة لما تعانيه الأسرة من مشكلات اجتماعية. وفي ضوء ذلك يمكن تحديد مشكلة الدراسة في الخدمة الاجتماعية ودورها في الحد من ظاهرة العنف الأسري.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة في تناولها لموضوع هام وهو ظاهرة العنف الأسري، وستتناولها الدراسة من عدة جوانب هي:

١- الأهمية العلمية

- تأتي الأهمية العلمية لهذه الدراسة كونها تضيف رؤية جديدة لدور الأخصائي الاجتماعي في التعامل مع ظاهرة العنف الأسري، يمكن الاستفادة منها في مجال الممارسة المهنية وتطبيقها.

- تتمثل الأهمية العلمية أيضًا لهذه الدراسة فيما تقدمه من إضافة علمية، من خلال تناولها لدور الخدمة الاجتماعية في مواجهة ظاهرة العنف الأسري، حيث مازالت المكتبة العربية تعاني من نقص واضح -على حد علم الباحث- في ذلك.

٢- الأهمية التطبيقية

- إلقاء الضوء على دور الأخصائي الاجتماعي كوسيط في مواجهة ظاهرة العنف الأسري.

- المساهمة ببعض التوصيات التي قد تساهم في تحسين مستوى أداء الأخصائيين الاجتماعيين، والتغلب على المشكلات التي تواجههم مع ظاهرة العنف الأسري.

- تزويد الأخصائيين الاجتماعيين بالمؤشرات التي يجب مراعاتها في العمل مع ضحايا العنف الأسري.

أهداف الدراسة

يتلخص الهدف الرئيس من هذه الدراسة في التعرف على إسهامات وأدوار الخدمة الاجتماعية في الحد من ظاهرة العنف الأسري، وذلك عبر الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هي دوافع العنف الأسري وما الآثار المترتبة عليه؟
- إلى أي مدى يمكن أن تلعب الخدمة الاجتماعية دورًا ملموسًا في الحد من الظاهرة؟
- إلى أي مدى يمكن أن يكون دور الخدمة الاجتماعية فاعلاً مع ضحايا العنف؟

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة الحالية على المسح التحليلي الوصفي المكتبي لدور الخدمة الاجتماعية في مواجهة المشكلات الأسرية كالعنف الأسري المبني على مراجعة مفاهيم الأخصائي الاجتماعي وأدواره وتفسيرهما، والتي تطرقت إليهما بعض الدراسات والأبحاث، وصولاً لتحقيق أهداف الدراسة.

مفاهيم الدراسة

إن تحديد المفاهيم المستخدمة في البحث بالدقة والوضوح اللازمين يسهل على القراء فهمه مثلما يريد الباحث. ومن هنا سوف نتعرض لمجموعة من المفاهيم العلمية المرتبطة بموضوع الدراسة كما يلي:

العنف

تم تعريفه لغويًا بأنه "الخرق بالأمر وقلة الرفق، وأعنف الشيء بشدة، والتعنيف هو التقريع واللوم" (ابن منظور، ١٩٥٦م، ص ٢٥٧). والعنف "مضاد للرفق، ومرادف للشدة والقسوة" (صليبة، ١٩٨٢م، ص ١١٢).

العنف الأسري

يشمل كافة أشكال وأنواع العنف الناشئة من خلال العلاقات الحميمة في الأسرة، إضافة إلى أنه يشمل نطاقًا واسعًا من العلاقات الأسرية المتعددة. والعنف إساءة فعلية لاستخدام القوة، ومن أكثره شيوعًا إساءة الرجال لنسائهم سواء كانوا يعيشون تحت سقف واحد أو منفصلين عن بعضهم البعض، كما أن العنف عادة ما يحدث عندما يجنح أحد الشريكين إلى السيطرة على الآخر سواء كانت سيطرة مادية أو نفسية (Taylor *et al.*, 2000). ويمكن أن تتسع دائرته لتشمل ضحايا آخرين من العائلة ومن خارج دائرتها بما في ذلك الخالات والعمات والأخوال والأعمام وغير ذلك. ويحدث ذلك في وقت تكون فيه الأسرة حائزة على تغطية شاملة لنطاق واسع من الروابط المتبادلة والدعم والالتزامات (Cultural Perspective, 2000).

الخدمة الاجتماعية

وصف "ستروب" الخدمة الاجتماعية بأنها فن قائم بذاته يعمل على إيصال الموارد المختلفة إلى الأفراد والجماعات والمجتمع لسد حاجات تلك الشرائح، في حين وصفها "سبيرون" بالمهنة التي تعمل على وقاية الناس من المشكلات الاجتماعية وتطوير أدائهم لوظائفهم الاجتماعية (غرايبة، ٢٠٠٤م). وعرفتها الجمعية القومية الأمريكية للأخصائيين الاجتماعيين بأنها "أنشطة مهنية لمساعدة الأفراد، والجماعات، والمجتمعات لتنمية قدراتهم، وإمكانياتهم لأداء وظائفهم الاجتماعية، وتحسين الأوضاع الاجتماعية لتحقيق أهدافهم" (سرحان، ٢٠٠٦م: ٨٥).

كما أنه يمكن تعريف الخدمة الاجتماعية إجرائيًا بأنها: "مهنة تستند إلى معارف ومهارات ولها معاييرها الأخلاقية، يمارسها أخصائيون اجتماعيون متخصصون، تقدّم خدماتها وفق منهجية علمية لجميع فئات المجتمع ووحداته بغرض مساعدتهم وإحداث التغير الإيجابي، وصولاً بهم للرفاهية الاجتماعية".

الخدمة الاجتماعية الأسرية

هي مجموعة الجهود التي يتم بذلها باستخدام أساليب فاعلة تهدف إلى تنمية وصيانة العلاقات الأسرية، لتقوية أواصرها والمحافظة عليها، مع العمل على استغلال أقصى مدى ممكن من قدرات أفرادها للوصول بهم إلى درجة عالية من الاستقرار والطمأنينة والعيش في جو من التآلف والمحبة والمشاركة (رمضان، ١٩٩٩م). ويمكن وصف الخدمة الأسرية بأنها مجموعة من الأنشطة التي تدخل في نطاق خدمة الأسرة وحل مشكلاتها، وتحسين أدائها وتقويم سلوكياتها من خلال برامج تعينها في مواجهة صعابها، وكل ما يمكن أن يهدد سلامتها وتماسكها.

ثقافة العنف

هل العنف سلوك مكتسب تلعب فيه الثقافة دورًا؟ إن هناك بعضًا من النظريات التي تناولت ظاهرة العنف باعتباره سلوكًا غريزيًا، استنادًا على بعض المفاهيم مثل ما ذكره "فرويد"، حيث أشار إلى أن سلوك الإنسان يمكن أن ينشأ بشكل مباشر أو غير ذلك، حينما أطلق على ذلك مسمى غريزة الحياة. والعنف من هذا الجانب يمكن أن يكون منشؤه بسبب إحباط أو حجب منافذ الطاقة.

أما "لورنز" فيرى أن العنف ينشأ مما أسماه غريزة العراك (Fight instinct) التي يشترك فيها الإنسان مع سائر الكائنات الأخرى، وأن العنف وفقًا لذلك المفهوم سلوك حتمي يقع من الإنسان ولا يمكن تفاديه. وهناك من يرون أن العنف سلوك مكتسب في الوسط الاجتماعي أمثال "ألبرت باندورا"، وذلك من خلال عوامل من بينها اكتساب استجابات الإنسان لسلوك العنف عبر تجارب ماضية، والتدعيم الذي يجده الشخص الذي يمارس العنف، والظروف الاجتماعية والبيئية التي تستثير العنف بصورة مباشرة (المهدي، ٢٠٠٤م).

ونجد الفطرة الإنسانية تتجه بطبيعتها نحو الخير على الرغم من وجود نوازع من الشر أحيانًا. فثقافتنا الإسلامية والعربية لا تدعو إلى العنف ولا

تعترف به كحل للمشكلات، وذلك لأن قيمها نابعة من قيم ومبادئ إسلامية فاضلة تسمو أخلاقيًا وتنأى عن العنف، بل وتعمل على تغليب المصلحة العامة على المصلحة الفردية وتبعد عن الأنانية والجبروت.

إن ظهور العنف بالمجتمعات قد يعكس ثقافة ذلك المجتمع وأنماط سلوكياته ومعتقداته واتجاهات تعامله مع أفراده، والطرق التي يستخدمها في حسمه للخلافات والصراعات التي تنشأ بداخله. ومن المرجح أن يمارس الأطفال الذين ينشئون في بيئة تمارس العنف نفس الظاهرة مع أبنائهم عندما يغدون رجالاً في المستقبل ويكونون أسرًا بدورهم (العيسوي، ٢٠٠٤م).

دوافع وآثار العنف الأسري

دوافع العنف الأسري

تشير نظرية الضبط الاجتماعي (Social Control) إلى الافتراض الذي يفيد بأن الدافع تجاه العنف شيء طبيعي يتواجد مع كل فرد من أفراد الأسرة. مثلما أن الطاعة والامتثال هما سلوك يجب على الفرد أن يتعلمه في حياته. وتقول النظرية أن العنف غريزة إنسانية فطر الإنسان عليها تعبر عن نفسها في حال فشل المجتمع في وضع قيود محكمة على أعضائه. وتقول أن أفراد المجتمع الذين لا يتم ضبط سلوكياتهم من قبل الأسرة يتم ضبطها من قبل الشرطة والقانون، وعندما يصيب الضوابط الرسمية الفشل والإخفاق يظهر السلوك العنيف بين أفراد المجتمع (المليجي، ٢٠٠٤م). من بين الدوافع والأسباب التي تقود إلى حدوث العنف الأسري، ما يختلف باختلاف البيئة والأشخاص المتواجدين بها. تلك الدوافع تشكل بواعث رئيسة لحدوث الظاهرة بين أفراد الأسرة، ويمكن تصنيفها إلى ما يلي:

١- الدوافع الذاتية

قد تلعب الذات هنا دورًا في الاتجاه بالإنسان نحو ممارسة العنف بداخل أسرته، وربما تشكلت تلك العوامل والنزعات الذاتية نتاجًا لتربية خاطئة عاشها الفرد في صغره وشاهد من خلالها الكثير من تجارب العنف في بيئته، وربما تكون بسبب الجهل بأسس الحياة الزوجية ومضامين وأهداف التربية السليمة، أو تكون نتاجًا لما يعانيه الفرد من اضطرابات نفسية، أو إدمان للخمور والمخدرات، أو ممارسة الأفعال المخلة، أو الاتصاف بسوء الخلق الذي يؤثر على شخصية ونمط الإنسان في أسرته، فينعكس على سلوكياته بداخلها في شكل ممارسات عنيفة مع أفرادها.

وربما كانت ثقافة الفرد "الخاطئة" التي تصوّر له بأنه الشخص المخول والوحيد الذي يملك صلاحيات الأمر والنهي داخل الأسرة بغض النظر عن صحة ما يصدر منه من سلوكيات، أو ربما يكون ضعف الوازع الديني والبعد عن التعاليم الدينية والأخلاقية التي يجب أن يتحلى بها رب الأسرة سببًا في تعامله مع أسرته بشيء من التعنيف واللامبالاة، التي تؤثر على جميع أفراد الأسرة (العايش، ٢٠٠٦م).

فكثير من الآباء يستخدمون ولايتهم على من يعولون بشكل سلبي وخاطئ، حينما يعتقد الأب بأن له مطلق التصرف في بيته من دون قيود، وبما يراه متماشيًا مع أفكاره ومعتقداته، متناسيًا أنّ الأولى فيها أن تُعهد بالرعاية ولا يُساء فهمها، أو تحويلها إلى سيطرة مطلقة (Absolute Control)، تخول له الأمر والنهي والضرب والتحكم في أفراد أسرته دون قانون يحكم تصرفاته. وتلك هي معتقدات وسلوكيات يمكن أن تغيّب كل أثر للتعاون والمشاركة والتكاتف داخل الأسرة، وحقها في التعبير عن نفسها وتقرير مصيرها (Self-Determination).

٢- الدوافع الاقتصادية

تعكس الدوافع الاقتصادية قضية هامة تحدد جزءًا هامًا من ملامح العنف الأسري، باعتبارها سببًا هامًا يرتبط بالمعيشة اليومية، وبناحية توفير سبل العيش للأسرة. وهي ربما تمثل رأس الأسباب الدافعة لرب الأسرة لممارسة العنف مع أبنائه، أو مع زوجته، كسبب لتفريغ شحنات فشله في توفير أدنى ضروريات الحياة الأساسية التي تحتاجها الأسرة. وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن هناك علاقة قوية تجمع بين التمييز من حيث الجنس والفقر وبين العنف الأسري (Walby, 1992). ففي بعض الأحيان عندما يعجز رجل البيت عن تلبية متطلباته الاقتصادية والمادية قد يلجأ إلى طرق أخرى توفر له النواحي المادية، وتشكل في ذات الوقت صورة من صور العنف كالاستيلاء على ممتلكات المرأة بالقوة، سواء كانت تلك المرأة هي زوجته أو أمه أو حماته أو ابنته (باقادر، ٢٠٠٣م).

٣- الدوافع الاجتماعية

قد تتمثل أهم الدوافع الاجتماعية للعنف الأسري في نشوء الخلافات الزوجية المتكررة (المبيريك، ٢٠٠٤م)، وتدَخّل أهل الزوجين في الشئون الأسرية، مما يفسد الأجواء بين الزوج وزوجته ويعكر صفو العلاقة الزوجية بينهما. ومن الممكن أن تتشكل أسباب الخلافات الزوجية في التباين الاجتماعي والثقافي والعلمي بين الزوجين، أو تدني الوعي والجهل بكيفية تسيير العلاقات الزوجية وتفعيل أدوار أفراد الأسرة، الأمر الذي يُشعر كل فرد في الأسرة بأنه المسئول عن الأسرة، وأنه هو صاحب الأمر والنهي، خاصة في ظل اختفاء دور رب الأسرة (العايش، ٢٠٠٦م).

٤- دوافع أخرى

من بين تلك الدوافع الأخرى انتشار القنوات الفضائية، وتشجيعها للعنف في بعض برامجها خاصة تلك الموجهة إلى الأطفال بصورة مباشرة، الأمر الذي يمكن

أن يوجد مناخاً خصبًا لثقافة العنف لدى الأطفال. فتتولد لدى الطفل سلوكيات عنيفة منذ صغره، ويعتقد بأن العنف هو حل جذري لكل مشكلة يمكن أن تصادفه في حياته. من جانب آخر هناك تفشي الأمية والجهل، وسيادة بعض المعايير الاجتماعية الخاطئة بالمجتمع، مثل تلك التي ترى بأن المرأة ملك مشاع للرجل وهي من تحتاج إلى التأديب والسيطرة والتوجيه، وغيرها من الدوافع التي يظهرها المجتمع، وترسخ بأذهان ممارسي العنف في داخل الأسر (العايش، ٢٠٠٦م).

آثار العنف الأسري

١) التأثير على الأطفال

إن ظاهرة العنف ضد الأطفال ظاهرة موجودة في مجتمعاتنا، حيث تمثل صورة بغيضة من شأنها أن تفرز آثارًا سلبية وضارة بالأطفال، من حيث احتمالية إصابتهم بعقد نفسية، أو رواسب سلبية يمكن أن تتطور وتصل بالطفل إلى انتهاج نفس السلوك العدواني الذي تعرض له في حياته. فمن الطبيعي للأطفال الذين ينشئون في أحضان أسر يمارس آباؤهم فيها العنف تجاه أمهاتهم، أن يكونوا على استعداد نفسي وميل لأن يمارسوا نفس العنف مع غيرهم عند بلوغهم سن الرشد (Hotaling, 1986). وظاهرة إساءة معاملة الأطفال هي من بين الظواهر التي عرفتها المجتمعات البشرية، إلا أنه يبدو أن ارتفاع معدلات نسبة ضحايا الإساءة للأطفال أخذ في الزيادة والاتساع، فلا يكاد مجتمع يخلو من بعض صورها، وقد تعرض الأطفال إلى أشكال متعددة من مظاهر التعذيب والإساءة والاستغلال عبر عصور عدة (عكروش، ٢٠٠٨م).

وقد سبق أن أشارت اتفاقية الأمم المتحدة حول حقوق الطفل في المادة رقم (١٩) إلى ضرورة حماية الطفل من العنف والإيذاء، حيث يقول نص المادة "تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير التشريعية والاجتماعية والتعليمية الملائمة

لحماية الطفل من كافة أشكال العنف، أو الضرر، أو الإساءة البدنية والعضوية، جراء المعاملة المنطوية على إهمال وإساءة المعاملة أو الاستغلال، بما في ذلك الإساءة الجنسية وهو في رعاية الوالد أو الوصي القانوني عليه أو أي شخص آخر يتعهد الطفل برعايته" (باشطح، ٢٠٠١م).

ويمكن أن يكون للعنف الأسري تأثير كبير ومباشر في تدني المستوى الدراسي للطفل، وإصابته بالقلق والاكتئاب، والشعور بالذنب، والخجل، واختلال في صورته الذاتية، والجنوح إلى الانعزال عن المجتمع، وضعف الثقة بنفسه، واضطراب في النوم والتركيز، والشعور بالعدوان المضاد، والتحول نحو الإجرام وغيرها. كما قد يشعر الطفل بأنه إنسان عاجز وغير قادر على حل مشكلاته أو استقلاليته بتسيير أمور حياته، أو إنسان غير راض عن حياته داخل أسرته أو مدرسته، وعاجز عن تكوين اتجاهات سوية نحو ذاته.

تبين من نتائج إحدى الدراسات التي تناولت عنف الأطفال (آل سعود، ٢٠٠٠م)، أن أكثر أنواع إيذاء الأطفال تمثلت في حالات الإيذاء البدني، وذلك بنسبة وصلت إلى (٩١,٥٪) وتليها حالات الأطفال المهملين بنسبة (٨٧,٣٪)، ثم حالات الإيذاء النفسي فالجنسي. وقد كانت غالبية حالات الأطفال التي تعامل معها الممارسون قد وقع عليها الإيذاء من قبل أحد الوالدين، حيث تمثلت نسبة من وقع عليهم الإيذاء من قبل الأم (٧٤,٦٪)، بينما تمثلت نسبة من وقع عليهم الأذى من الأب في (٧٣,٢٪). وقد كانت هناك نسبة كبيرة من الحالات وصلت إلى (٦٦,٢٪) ممن تقل أعمارهم عن عامين. وكان أبرز صفات أسر أولئك الأطفال ممن تعرضوا إلى الإيذاء أنها ذات دخل منخفض ومفككة، كما تمثلت أسباب تعرض هؤلاء الأطفال للإيذاء إلى وجود مشكلات وخلافات زوجية بين والدي الطفل المتعرض للإيذاء إلى جانب عوامل أخرى.

٢) التأثير على النساء

أخذ العنف الأسري ضد النساء في الانتشار على المستوى العالمي متخذًا العديد من الأشكال والصور، وهو عنف يرتبط ثقافيًا بنوع العادات والتقاليد السائدة بالمجتمع، التي تتناول طبيعة ودور الرجل تجاه المرأة (Bruckner, 2006). ويؤثر العنف الأسري على المرأة مثلما تأثيره على الطفل، حيث إن هناك علاقة وطيدة تجمع بين عيش المرأة بأمان وبين رعايتها لطفلها (Featherstone & Trinder, 1997).

وتفيد الإحصائيات الواردة من منظمة الصحة العالمية بأن ثلثي النساء في العالم يتعرضن للإساءة والأذى البدني جراء العنف ضدهن بالمنازل. ومن خلال بعض البحوث والدراسات التي تناولت العنف ضد المرأة، اتضح أن انتهاك الزوجة يحوز على أعلى معدلات العنف القاسي. كما أن الزوجات يشكلن الغالبية العظمى من مجموع ضحايا العنف الأسري، حيث يقدر عدد اللائي يتعرضن للضرب بـ ١٢ مليون امرأة في كل عام (السمري، ٢٠٠١م).

والعنف ضد النساء ما هو إلا محصلة نهائية لتفاعل عوامل عديدة على مستوى الفرد والأسرة والجماعة والمجتمع، وهي عوامل تشمل التعرض للعنف في الطفولة أو مشاهدة ممارسته على نطاق الأسرة، أو غياب وإهمال الآباء لدورهم في التنشئة، أو إدمانهم للمخدرات والكحول، أو الخلافات الزوجية والهيمنة التامة للزوج على شئون الأسرة المالية وغيرها.

وسبق أن أفادت بعض التقارير بأن (٧٨٪) من النساء كن ضحايا للمضايقات والمطاردات في مقابل نسبة (٢٢٪) من الرجال (Tjaden and Thoennes, 2000). والمرأة العربية لا تقل سوءًا عمّا تلاقيه المرأة الغربية من صنوف العنف والأذى، بسبب بعض العوامل التي تدخل فيها العادات والتقاليد المتوارثة من جيل لآخر، والمفاضلة وإعطاء الحرية للولد أكثر منها للبنت (المليجي، ٢٠٠٤م)، وإن كان الأمر لا يتعدى الحرية المسموح بها ولا تشكل خرقًا للتقاليد.

ويمكن الإشارة إلى بعض العناصر الأخرى المسببة في حدوث العنف ضد المرأة فيما يلي (العلاف، ٢٠٠٨م):

- تفريغ الضغوط الخارجية التي يتعرض لها الزوج في زوجته.
- الظروف المعيشية القاسية.
- تدخل الأهل في الشئون الأسرية.
- أسلوب بعض النساء المتمثل في التسلط والعناد.
- المبادئ التي تربى عليها بعض الرجال منذ الصغر، كالتعود على العنف وعدم احترام الآخرين.
- تدني المستوى التعليمي للأبوين مما يؤدي لانعدام الوعي بشتى أنواعه.
- الظروف الأسرية كتعدد الزوجات.
- مصادرة حريات الأبناء، وخاصة الفتيات، وحرمانهن من أبسط الحقوق.
- تسلط الأشقاء الذكور.
- رفقة السوء .

٣) التأثير على كبار السن والعجزة

قد يتعرض كبار السن والمعاقون المتواجدون بداخل الأسر إلى العنف الأسري، فيلحقهم الأذى والقسوة التي تظل ملازمة لهم لسنوات طويلة، خاصة أنهم يمثلون فئات عاجزة عن مواجهة الاعتداءات التي تلحق بهم.

الإسلام والعنف الأسري

زخرت كثير من الآيات القرآنية بمبادئ الرحمة وحب المسلم لأخيه المسلم، ومشاركته أمور وشئون حياته على أرضية من التفاهم المتبادل والكلمة الطيبة، التي وصفها المولى عز وجل بالشجرة الطيبة في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا وَيَضْرِبُ اللَّهُ الأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ (إبراهيم –

الآية ٢٤،٢٥). كما أن هناك كثيرًا من الآيات الأخرى التي تدعو إلى ضرورة صلاح الفرد وذريته وأهمية العمل الصالح في حياته كقوله تعالى: ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ المُسْلِمِينَ﴾ (الأحقاف- الآية ١٥).

لذا من الأهمية أن تتآلف الأسر وأن تبني علاقاتها بين أفرادها على أساس المبادئ الإسلامية التي تقر بضرورة سيادة المستويات الأخلاقية العالية، والتي يتطلب من الفرد التحلي بها في عملية التربية الأسرية. ولا غنى لأي رب أسرة أو ربة منزل من انتهاج المبدأ الإسلامي المتكامل في تربية الأبناء من أجل إنتاج أسرة نموذجية تبعد عن العلل الاجتماعية، والعادات الدخيلة على المجتمعات الإسلامية، وتنأى عن صنوف العنف والنوازع والشرور بين أبنائها، وتكون متفهمة لتعاليم دينها، عارفة بمسؤولياتها، وملتزمة بواجباتها. والإسلام يدعو إلى الفضيلة والتسامح، ويهدي إلى تماسك ووحدة المجتمع بدءًا من تماسك الأسرة التي هي أساس المجتمع. كما أنه يوصي باتباع ما يكفل الحفاظ على كيان الأسرة صلبًا في مواجهة التيارات المهددة لوحدته.

ويأتي اهتمام الإسلام بالأسرة من أجل إبراز جيل متفهم لأدواره بالحياة تجاه نفسه أولاً وتجاه غيره ثانيًا. فقد أمر الرسول محمد صلى الله عليه وسلم بالاهتمام بالرعية على الوجه الأكمل، في إشارة واضحة لعظم المسئولية الفردية وأهمية دور الفرد المسلم تجاه من يقعون تحت دائرة رعايته، فهو مسئول عنهم في الدنيا والآخرة. وعندما يشجع الإسلام الزواج فإن القصد من وراء ذلك تكوين علاقة وطيدة بين الرجل والمرأة معترف بها من خلال الدين والقانون والمجتمع. فالهدف من الزواج هو تكوين أسرة فاضلة وعلى درجة كبيرة من الأخلاق والتشبع بالتعاليم الإسلامية، بل وتقوم على أساس حفظ الحقوق على أرضية من المعاملات الهادفة والداعية لتماسك الأسرة. ومن خلال تلك العلاقة

الزوجية يكون لكلا الزوجين حقوق وواجبات تجاه بعضهما البعض، وتجاه المجتمع (مؤمن، ٢٠٠٤م).

والعنف الأسري من الناحية الدينية منبوذ داخل الأسر بغض النظر عن مسبباته التي تؤدي إلى وقوعه. وحتى إن استحالت الحياة بين الزوجين فقد أباح الإسلام الطلاق بين الزوجين، خشية وصول العلاقة بينهما إلى درجة من التوتر والنزاعات التي قد تسفر بدورها عن دخولهما في دوامة من العنف الأسري. وعلى الرغم من شرعية الطلاق في الإسلام إلا أن هناك أيضًا توصية من التعاليم الإسلامية بأن يراجع الأزواج أنفسهم قبل الإقدام عليه (الخشاب، ١٩٦٦م). وهذا يعني أن غياب أحد الطرفين عن مسرح الحياة الأسرية يمكن أن يُحدث شرخاً في الأسرة، فالأسر التي يغيب عنها الأب على وجه الخصوص تفقد توازنها أكثر من تلك الأسر التي يتواجد فيها الآباء، كما أن المطلقات من النساء هن أكثر تأثرًا بالأزمات التي تواجهها الأسرة (استنبولي، ١٤١٦هـ).

وبما أن الأسرة تشكل المحطة الأولى والنواة الأولى التي ينطلق منها المجتمع نحو أهدافه المنشودة، فمن الضروري توجيه الاهتمام بها بدرجة كبيرة لكونها تحتل مكانة متميزة وفاعلة بالمجتمع (البصيري، ٢٠٠٠م). فالعلاقة الأسرية التي يريد لها الله سبحانه وتعالى أن تكون داخل البيت هي التي تحدد منهج الرجل الذي يمسك بحق القوامة على المرأة والولاية على الأبناء، وذلك ضمن إطار من الرعاية الأخلاقية المتوازنة والبعيدة عن كل نقص تجاه أفراد تلك الأسرة، وفي حقهم في العيش بحرية وكرامة وأمن وسلام (فضل الله، ٢٠٠٣م). كما أن ممارسة الأسر للدور الخاص بها والمرتبط بالضبط الأسري الفاعل من شأنه أن يخفف من مظاهر سلوك العنف في داخل الأسرة (القريني، ١٤٢٥هـ).

ومن الضروري عندما يختار الزوجان بعضهما أن يكون هناك توافق تام بين الطرفين، وإلمام وإيمان بواجبات وحقوق كل طرف تجاه الآخر، الأمر الذي

يمكن أن يهيئ الأجواء لتخريج جيل واع برسالته في الحياة، متمتع بدرجة عالية من الأخلاق القويمة التي تعينه على أداء تلك الرسالة. ولا يمكن الوصول إلى ذلك إلا عبر التماشي مع الموجهات الإسلامية في التربية الأسرية، وما تدعو إليه من معاملة كريمة بين الزوجين، واهتمام موسع بتربية الأطفال وتلبية متطلباتهم واحتياجاتهم الضرورية في الحياة.

الخدمة الاجتماعية والعنف الأسري

تتعامل الخدمة الاجتماعية مع العديد من الحالات والظواهر الاجتماعية بغية إيجاد حلول للإشكالات الاجتماعية، من باب أن الخدمة الاجتماعية لها هدف إنساني يُعنى بالإنسان ويتم الوصول إليه من خلال اتباع طرق علمية منظمة، يمارسها أخصائيون اجتماعيون مُعدون إعدادًا علميًا ومهنيًا، يمنحهم المقدرة على تقديم خدمات علاجية، ووقائية، وإنمائية، تساعد على تلبية ومقابلة احتياجات الإنسان كفرد أولاً، وعضو في الجماعة أو المجتمع ثانيًا، وذلك من خلال مؤسسات اجتماعية متخصصة تُمارس من خلالها مهنة الخدمة الاجتماعية (أبوبكر، ٢٠٠٨م).

وعبر تفعيل مهنة الخدمة الاجتماعية يمكن الوصول إلى معالجات هادفة تعتمد على جهود الأخصائيين الاجتماعيين المؤهلين، وعلى الطرق العلمية المدروسة التي تخدم المجتمع وأفراده. ومن خلال الخدمة الاجتماعية يمكن التوصل إلى تغييرات إيجابية في سلوكيات المجتمع ومشكلاته وظواهره الاجتماعية الغريبة شكلاً ومضمونًا، بعد أن شهدت الخدمة الاجتماعية في الآونة الأخيرة انفتاحًا ملحوظًا على علم الاجتماع بغية إيجاد تغييرات جذرية ذات حلول واضحة، تسهم في علاج المشكلات الاجتماعية، وذلك من خلال التعامل مع منظور اجتماعي بحت وليس مع اتجاهات تقليدية في التفسير (خاطر، ٢٠٠٦م).

ولا يمكن أن يكون التدخل المهني للخدمة الاجتماعية قويًا ما لم تتكامل طرق الخدمة الاجتماعية الثلاث: خدمة الفرد وخدمة الجماعة وتنظيم المجتمع،

وما لم يتم توظيفها في علاج الظواهر الاجتماعية الشاذة ومن بينها ظاهرة العنف الأسري. ففي خدمة الفرد –على سبيل المثال– تهدف الخدمة الاجتماعية إلى تحقيق ذاتية الفرد، وتعديل سلوكه، وتنمية شخصيته عن طريق تقديم الدعم اللازم في شكل مساعدات ذاتية أو مادية أو غيرها، وبذلك يمكن أن تسمو العلاقات الإيجابية بين أفراد الأسرة، فيكتمل بناء الأسرة ووحدتها وأداؤها الجماعي، ويتبادل أفرادها الخبرات فيما بينهم ويواجهوا مشكلاتهم فردية كانت أو جماعية بقوة ونجاح (غباري، ١٩٨٩م).

فللخدمة الاجتماعية مرونة في التعامل مع الجوانب الأسرية، والعمل على الارتقاء بشأن الأسرة، وتفادي وقوعها في الأزمات والمشكلات والسلوكيات الخاطئة، عبر موجهات تعمل على تماسك الأسرة باعتبارها تشكّل الوحدة الأساسية، واللبنة الأولى في كل نظام اجتماعي واقتصادي. فحياة الأسرة السعيدة أساس لبناء مجتمع صالح، وضرورة هامة لنشوء علاقات إنسانية سليمة، ومن هنا يأتي دعم الخدمة الاجتماعية الأسرية لأفراد الأسرة ليكونوا قادرين ومؤهلين للاستفادة من مقدراتهم، وتوظيف إمكاناتهم وتنمية شخصياتهم بما يجعلهم على مقدرة ودراية بتجاوز ما يعترضهم من صعاب وعوائق، والاستقلال بحل المشاكل التي تؤثر على حياتهم بصورة عامة (رمضان، ١٩٩٩م).

إنها مفاهيم يمكن أن تصب في جوهر العدالة والتكافؤ بين بني البشر بصورة عامة، وفي داخل الأسر بصورة خاصة، لتضع في الأذهان صورة معبرة عن دور الخدمة الاجتماعية، وتؤكد على أنّ من الوظائف والأدوات الفاعلة ما يمكن أن يساعد في الوصول إلى الأهداف. وفي هذا السياق يمكن اعتبار الخدمة الاجتماعية بمثابة معزّز لدور من يمثلون صورة معبرة عن العدالة الاجتماعية، التي لا يمكن تحقيق مبادئها إلا بتوفر فهم راسخ وتعاون موسع بين مختلف الأفراد، ليتجلى معناها الحقيقي والجوهري، بحسب رأي رائدة الخدمة الاجتماعية "جين آدمز" (Eleshtein, 2001).

وانطلاقًا من قيم ومبادئ الخدمة الاجتماعية، يكون من الضروري بلورة الظواهر الدخيلة على المجتمع وغير السوية كالعنف الأسري، وصبها في سياق اجتماعي موسع يتبنى لغة ومفاهيم جديدة تدعم التدخلات المهنية للخدمة الاجتماعية عبر أخصائييها الاجتماعيين، لتدعم بدورها الفرد وتتعاون مع أنظمة المجتمع الأخرى، كالأنظمة الجنائية والمدنية ودور العلاج الطبي، أو من خلال دعم مسؤوليات أرباب الأسر باعتبارهم يمثّلون جزءًا أساسيًا وفاعلاً في حلول المشكلات الأسرية، ومن بينها العنف الأسري، إن لم يكونوا طرفًا فيها.

وقد يفيد هذا الجانب كثيرًا في تقديم المساعدة اللازمة للأفراد والجماعات، من أجل تأهيلهم لتنمية سلوكياتهم الاجتماعية، وتكييفهم مع بيئاتهم المختلفة، وتمكينهم من إقامة علاقات متماسكة مع بعضهم البعض، تقودهم إلى علاج مشكلاتهم، وإحداث تحسن وتطور في نمط وأساليب الحياة الاجتماعية التي يعيشونها. وهنا يمكن أن يسهم تعرف أخصائي الخدمة الاجتماعية على نوعية التربية السائدة بالأسرة، وطبيعة العادات والتقاليد التي تحكمها، ودرجة الحرية المتاحة لأفرادها، التي لا تؤثر على عملية التنشئة والترابط الأسري والإلمام بمستوى التفاهم السائد بين الأب والأم من جهة، وبين الأب والأبناء من جهة أخرى، في تعزيز عملية الترابط الأسري، وتقوية الرابطة المشتركة بين أفراد الأسرة.

ويأتي ذلك التعزيز لأن العلاقة هنا قد تحددت بصورة علمية ومنهجية، واكتسبت لغة جديدة من التفاهم بين أفراد الأسرة التي صارت بمعزل عن الحواجز والعوائق فيما بينها، مما يمكن أن يفسح المجال إلى نتائج متميزة وناجحة تسهم في الكشف عن مسببات المشكلات داخل الأسرة، ومن بينها ظاهرة العنف الأسري، ومن ثم تحليلها بالصورة الواقعية بناءً على معطياتها والعمل على علاجها أو الوقاية من حدوثها. وعلى العكس من ذلك، حين تغيب الصور ويحجم أرباب الأسر عن فتح أبواب حوار مكاشفة وصراحة مع

الأخصائي الاجتماعي، يكون قد تمثل عائق يحول دون وصول التدخل المهني للخدمة الاجتماعية إلى أهدافه المرجوة (Stanley, 1997).

من جانب آخر؛ يمثل الإطار المعرفي للخدمة الاجتماعية عاملاً جوهريًا مهمًا لاشتماله على عدد من النظريات والمعارف المستمدة من بعض العلوم الاجتماعية والنفسية، وعلى نماذج من الممارسة المهنية للأخصائي الاجتماعي. فعن طريق ذلك الإطار يمكن التفاعل مع ضحايا العنف الأسري، ومع شرائح المجتمع المؤثرة بصورة مباشرة في تفاقم الظاهرة، والتعرف على كافة الدوافع المؤدية لحدوثها. وهذا يعني أن الخدمة الاجتماعية مطلوب منها المشاركة الفاعلة لإرساء معايير العيش بسلام، وتحقيق العدالة الاجتماعية، ونبذ الظواهر الاجتماعية الشاذة، وتقييم المشاكل على المستوى الفردي والأسري والمجتمعي، وعلى مستوى المؤسسات، مما يمكن من توفير أرضية صلبة لمواجهة ظواهر دخيلة كظاهرة العنف الأسري (Marsh, 2003).

ومن هنا فإن دور الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الاجتماعية المهتمة بالشأن الاجتماعي يمكن أن يكون أكثر فاعلية عبر أدوار مدروسة، في مواجهة الآثار الاجتماعية السلبية، ومحاولة درء الأخطار الناتجة عنها والمرتبطة بمفاهيم استغلال الغير، ومعاملتهم بقسوة مخلة بالمنظومة المثالية التي يجب أن تكون عليها الأسر والمجتمعات. وتأتي مشاركة الخدمة الاجتماعية من منطلق محاولاتها لتشكيل الذات الإنسانية من جديد، وتغيير الكثير من المفاهيم العقيمة الموروثة منها والمكتسبة، من أجل إحداث تماسك في الأسر والمجتمع، بما يؤهلها إلى مواجهة التيارات الوافدة التي تستهدف انهيار الأسر وانفراط عقد نظامها ونسقها الاجتماعي.

ومن خلال دور الأخصائي الاجتماعي كوسيط (Mediator) يمكن أن يتم إحداث توازن في القوى داخل الأسر، من خلال ما يبديه من تعاون لصيق مع الأسر، يتمكن من خلاله من تشخيص مشكلاتها، بهدف إيجاد الحلول المبنية

على حقائق واقعية أيًا كانت عوامل المشكلة، اقتصادية أو اجتماعية أو نفسية أو غيرها، بهدف توفير الدعم والمساعدة المتكاملة للأسر ومنحها الفرصة لبناء نفسها من جديد. وبذلك يمكن أن تلعب الخدمة الاجتماعية دورًا إيجابيًا في الاهتمام بالإنسان داخل الأسرة، وأن تُدعم مقدراته وإمكاناته وتُلبّى متطلباته وتُستثمر طاقاته على الوجه السليم، فيما يفيد أسرته ومجتمعه ويبصّره بحجم مسؤولياته وأدواره التي عليه أن يقوم بها داخل الأسرة، سعيًا لتغيير إيجابي وتعزيزًا لمضامين التكافل الأسري.

دور الأخصائي الاجتماعي كوسيط في التعامل مع الأسرة

تعريف الدور الاجتماعي

هو نمط منظم من المعايير، يختص بسلوك فرد يقوم بوظيفة معينة في الجماعة. كما يعرف الدور الاجتماعي بأنه وظيفة الفرد في الجماعة، أو الدور الذي يلعبه الفرد في جماعة أو موقف اجتماعي (زهران، ٢٠٠٠م، ص ١٦٤). من خلال المدخل السابق يتطرق الجزء التالي إلى دور الأخصائي الاجتماعي باعتباره وسيطًا أسريًا مساهمًا في الحد من المشكلات الأسرية، ومعالجًا لها من خلال حلول يستقيها من أهداف وموجهات الخدمة الاجتماعية.

يكون عادةً دور الأخصائي الاجتماعي في داخل الأسرة كوسيط (Mediator) يتسم بالحيادية، بهدف مشاركة الأسرة فيما يعينها على التخلص من الظواهر السلوكية غير السوية التي تسود فيها، ومن بينها ظاهرة العنف الأسري. ومن خلال عملية التوسط (Mediation) يتجاوز الأخصائي الاجتماعي عملية تطبيق المهارات والأساليب إلى عملية الفهم المتكامل والشامل للهدف، والتأثير الذي يمكن أن يحدثه التدخل المهني، فهو هنا بمثابة وسيط اجتماعي يتدخل مستفيدًا من مهنيته وإلمامه المعرفي وخبراته ومؤهلاته، وينتقل من عملية التطبيق إلى التعامل مع اعتبارات عميقة، تسند الفرضيات الداعمة لعملية التدخل المهني، تتطلبها مهنة الخدمة الاجتماعية (Flynn, 2005).

وعندما يتدخل الأخصائي الاجتماعي كوسيط فهو يعمل حينها على ابتكار توازن متكافئ بين أفراد الأسرة. كما أن إلمام الأخصائي الاجتماعي بمعلومات متكاملة عمّن يمسكون بزمام الأمور والقوة في داخل الأسرة؛ سيُبنى حينها على أساس اتجاهات ومعتقدات وتحليلات الوضع الذي تعيشه هذه الأسرة، والأصل الذي تنحدر منه الأسرة، ومراحل تطورها ذاتيًا واحترافيًا ومعتقداتها وسلوكياتها، يمكن أن يساعده كثيرًا في مهامه التوسطية باعتباره وسيطًا يتدخل مهنيًا (Fisher & Brandon, 2002).

إلا أنه ومن وجهة نظر الخدمة الاجتماعية فمن الصعوبة أن يظل الأخصائي الاجتماعي في موقف الحياد، بوصفه محترفًا لمهنة بعينها ويمتلك الكثير من وجهات النظر والأفكار، التي تُبصّره بما هو نافع ومفيد للأسرة وما هو ضار بها (Taylor, 2002). ولا ينحصر دور الأخصائي الاجتماعي فقط في دوره كإنسان محايد، بل هو يلعب دورًا حيويًا يتمثل في تفاعله مع أفراد الأسرة على أساس قيم محددة، جوهرها مُستمد من قيم ومبادئ وأخلاقيات مهنة الخدمة الاجتماعية (Parsons, 1992).

وعلى الأخصائي الاجتماعي أن يعي ذلك الدور المنوط به، ويتفهم لهدف تدخله مهنيًا، ومدى التأثير الذي يمكن أن تحدثه عملية التدخل (Lang, 2004). يأتي هذا لأن للأخصائي الاجتماعي هدف يتمثل في التخلص من الحواجز التي تمكّن العاجزين عن تقرير مصيرهم داخل الأسرة، من اكتساب ذلك الحق لأنفسهم (Flynn, 2005). وهذا الأمر يؤكد على قيم مهنة الخدمة الاجتماعية من حيث مساعدتها لمن يفتقرون إلى القوة، وتوفيرها لهم وكذلك الدعم اللازم (Adams, 2003)، لتمكينهم من أداء أدوارهم في الحياة والقيام بوظائفهم ومسؤولياتهم على الوجه الأكمل، فمبدأ استخدام القوة أو فرضها أمر غير مقبول لدى الأخصائيين الاجتماعيين لأنه مبدأ يعمل على اضطهاد الآخرين.

في كثير من الأحيان يتجنب الأخصائيون الاجتماعيون – من خلال سعيهم للتقليل من حجم ظاهرة العنف الأسري– استخدام مصطلحات كأمثال "مقترفو الأذى" أو "الضرب" حيث يرونها مصطلحات قاسية وتصف الرجال بصورة غير عادلة. فبدلاً من ذلك استبدلوها بمصطلحات أخرى أقل حدة مثل "إدارة الغضب" و"السلوك الاندفاعي"، على اعتبار تمثل دلالات لمشكلات يمكن التغلب عليها عن طريق الاستعانة بجهود دور الخدمات الاستشارية المختلفة (Colarossi, 2005).

والأخصائيون الاجتماعيون يدعمون السياسات المناهضة للعنف داخل الأسرة، وكل ما يعزز ويقوي العلاقات بين أفرادها، ويمكّن من سيادة العدالة الاجتماعية والاقتصادية فيما بينهم، وإكسابهم حق حرية تقرير المصير وفرص العيش الأمثل (Flynn, 2005). وبالتالي فهو إسهام تنمية أفراد الأسرة وتشجيع بناء خبراتهم ومؤهلاتهم واستثمار مواردهم من خلال ما يبدونه من إسهامات، ومشاركات، وترسيخ مفهوم العمل المشترك والتعاون فيما بينهم.

وهذا الموقف الحيادي بالطبع لا يعفي الأخصائي الاجتماعي من إقامة علاقات تبادلية مشتركة مع الجهات الأخرى، ذات الاهتمام بالجانب الأسري والتربوي كالمدرسة وغيرها، من أجل تبادل الخبرات، وإضافة المزيد من الخطط التي تعزز الوصول إلى الأهداف المرجوة، وتنمية وعي أفراد الأسرة وتلبية متطلباتهم وسد ما قد يعتريهم من نقص في الموارد المالية، أو الاقتصادية، أو التعليمية، أو العلاجية، أو غيرها من الاحتياجات الأساسية، التي ربما شكّل غيابها سببًا من أسباب ظهور العنف الأسري، ونشوء الاضطرابات داخل الأسرة.

إن تكوين علاقة مهنية فاعلة بين الأخصائي الاجتماعي وأفراد الأسرة من شأنه أن يجعله قادرًا على التعرف على الفروق المختلفة بين أفراد الأسرة، وتقبلها بالصورة التي هي عليها، وأن يبنى جدارًا من الثقة والتواصل بين

الطرفين، ويعمل على إزالة الشوائب الاجتماعية الضارة التي يمكن أن تلحق بالأسرة، ومن ثم بذل الجهود لتغيير السلوكيات والمعتقدات الخاطئة التي ربما كانت من بين الأسباب التي أدت إلى ظهور العنف بين أفرادها نتيجة الجهل، أو بسبب التمسك بتقاليد عقيمة ذات عقلية لا تؤمن بمبدأ تغيير سلوك الأسرة أو نمطها أو أساليبها التي تتبعها في التربية.

وقد تفيد العلاقة المهنية في فهم الحقائق والمعطيات الخاصة بالعنف من خلال التعرف على العوامل الخاصة بنمو الفرد ونشأته، والمحيط العائلي الذي يعيش فيه، وبيئته التي تربى فيها، وطريقة تعامله مع المجتمع من حوله وطبيعة علاقته بأنداده ومستوى طبقته، والجنس الذي ينتمي إليه. من هنا تتضح أهمية دور الأخصائي الاجتماعي في تهيئته للمناخ الملائم الذي يوفر لأفراد الأسرة فرصًا لخطط سليمة وأفكار وإسهامات جديدة، وذلك عبر قنوات من التواصل الفاعل ليس بين الأسرة والأخصائي الاجتماعي فحسب، بل بين الأسرة والجهات الأخرى المعنية بشئون الأسرة.

توصيات الدراسة

- تفعيل الدور الوقائي للخدمة الاجتماعية في إبراز عدد من برامج التوعية التي تعمل على توعية المجتمع بكيفية مواجهة مشكلات العنف الأسري.

- تفعيل التعاون المشترك بين فئات المجتمع والأخصائيين الاجتماعيين، من أجل تشكيل إطار علمي يفيد في الحد من ظاهرة العنف الأسري، وفق آليات محددة كعقد منابر نقاش مستفيضة تتناول الظاهرة وآثارها، ومن خلال الاستعانة بمراكز الدراسات والاستشارات التي يمكن أن توفر حلولاً اجتماعية، كدراسة حالات الأزواج العاجزين عن حل مشكلاتهم، أو التعامل مع مراكز رعاية ضحايا العنف الأسري، أو التي تهتم بنشر التوعية الأسرية وحماية الأطفال من كل ما يمكن أن يعرّض حياتهم للخطر.

- إجراء المزيد من الدراسات العلمية المتعمقة لظاهرة العنف الأسري يقوم عليها متخصصون في الخدمة الاجتماعية، وعلم الاجتماع، وعلم النفس، حيث يمكن الخروج بنتائج قد تحدث تحولاً سريعًا وإيجابيًا في مواجهة الظاهرة.

المراجع

أولا: المراجع العربية

القرآن الكريم.

ابن منظور، الإمام (١٩٥٦م) *لسان العرب*، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت.

أبو بكر، زينب أبو زيد (٢٠٠٨م) دور الخدمة الاجتماعية في مكافحة المشكلات الاجتماعية المعاصرة لدى الشباب "الإرهاب نموذجًا، دراسة منشورة على موقع الإنترنت: arabmag.blogspot.com.

استنبولي، ابتسام عبدالقادر (١٤١٦هـ) تأثير المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في التوازن الاسري، *رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود*، الرياض.

آل سعود، منيره عبدالرحمن (٢٠٠٠م) إيذاء الاطفال: أنواعه وأسبابه وخصائص المتعرضين له: تحديات لمهنة الخدمة الاجتماعية: دراسة استطلاعية بمدينة الرياض، *رسالة دكتوراه، جامعة الملك سعود*، الرياض.

باشطح، ناهد (٢٠٠١م) التحرش الجنسي بالطفل داخل الأسرة لماذا؟ وكيف؟ *مجلة لها*، العدد ٦٦.

باقادر، أبوبكر (٢٠٠٣م) *القضايا والمشكلات الزوجية في مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي*، مؤسسة صندوق الزواج بدولة الإمارات العربية المتحدة، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

البصيري، حيدر (٢٠٠٠م) *العنف الأسري الدوافع والحلول*، مكتبة آل النبي عليهم السلام، دمشق.

خاطر، أحمد مصطفى (٢٠٠٦م) *الخدمة الاجتماعية*، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

الخشاب، مصطفى (١٩٦٦م) *دراسات في الاجتماع العائلي*، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت.

رمضان، السيد (١٩٩٩م) *إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة والسكان*، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

زهران، حامد عبدالسلام (٢٠٠٠م) *علم النفس الاجتماعي*، الطبعة السادسة، عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة.

سرحان، نظيمة أحمد محمود (٢٠٠٦م) *الخدمة الاجتماعية المعاصرة*، مجموعة النيل العربية، القاهرة.

السمري، عدلي (٢٠٠١م) *العنف في الأسرة تأديب مشروع أم انتهاك محظور*، دار المعرفة الجامعية، القاهرة.

صليبة، جميل (١٩٨٢م) *المعجم الفلسفي*، المجلد٢، دار الكتاب اللبناني، بيروت.

العايش، زينب (٢٠٠٦م) العنف الأسري أسبابه وعلاجه، *مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الآداب والعلوم الإنسانية*، العدد١١، ص ص: ٣٤-٣٧.

عكروش، لبنى جودة، والفرح، يعقوب فريد (٢٠٠٨م) تحليل الدراسات الأردنية في مجال بحوث الإساءة للطفل في الفترة من ١٩٨٨- ٢٠٠٧م، *جامعة البلقاء التطبيقية*، عمّان.

العلاف، عبدالله أحمد (٢٠٠٨م) العنف الأسري وآثاره على الأسرة والمجتمع، دراسة منشورة على موقع الإنترنت: www.saaid.net.

العيسوي، عبدالرحمن محمد (٢٠٠٤م) دراسة ميدانية على عينة من المجتمع المصري لظاهرة العنف الأسري: أسبابها ومظاهره، *مجلة البحوث الأمنية*، المجلد **١٣**، العدد ٢٨، ص ص: ٢٢٥-٢٨١.

غباري، محمد سلامة محمد (١٩٨٩م) *الخدمة الاجتماعية ورعاية الأسرة والطفولة والشباب*، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

غرايبة، فيصل محمود (٢٠٠٤م) *الخدمة الاجتماعية في العالم العربي المعاصر*، دار وائل للنشر، الأردن.

فضل الله، محمد علي (٢٠٠٣م) موقف الإسلام من العنف الأسري في المجال التربوي، *مجلة بشرى*، العدد ٧٧.

القريني، سعد ناصر سعد (١٤٢٥هـ) علاقة الضبط الأسري باتجاه طلاب المرحلة الثانوية نحو العنف، *رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية*، الرياض.

مؤمن، داليا (٢٠٠٤م) *الأسرة والعلاج الأسري*، دار السحاب، القاهرة.

المبيريك، وفاء (٢٠٠٤م) مراكز العنف الأسري، *مجلة المعرفة*، العدد **١٣٤**.

المليجي، شيماء مصطفى إبراهيم (٢٠٠٤م) العنف ضد المرأة العربية، *مجلة الأمن والحياة*، العدد **٢٦٥**، ص ص: ٦١-٦٣.

المهدي، محمد (٢٠٠٤م) *الحوار وقاية من العنف*، المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة، الأردن.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

Adams, R. (2003) *Social Work and Empowerment,* 3rd ed., Palgrave Macmillan: Hampshire.

Bruckner, M. (2006*)* Domestic Violence: Local Activities – International Issues, *Journal of Social Work & Society*, **4**(1): p 1-8.

Colarossi, L. (2005) A Response to Danis & Lockhart: What Guides Social Work Knowledge about violence against women, *Journal of Social Work Education*, **41**(1): 147-155.

Perspective, C. (2000) *Aboriginal & Torres Strait Islander Studies Uni*t, University of Queen Land & Phoenix Projects.

Eleshtein (2001) *The Jane Addams Reader*, New York, Basic Books.

Featherstone, B. and **Trinder, L**. (1997) Familiar Subjects? Domestic Violence and Child Welfare, *Journal of Child and Family Social Work*, **2** :147-159.

Fisher, L. and **Brandon, M.** (2002) *Mediating with Families: Making the Difference*, Prentice Hall, Frenchs Forest, NSW.

Flynn, D. (2005) The Social Worker as Family Mediator: Balancing Power in Cases Involving Family Violence, *Australian Journal of Social Work*, **58**(4): 407-418.

Hotaling, G.T. and **Sugarman** (1986) An Analysis of Risk Makers in Husband to Wife Violence, The Current State of Knowledge, *Violence and Victims*, (**1**), :101-124.

Lang, M. (2004) *Understanding and Responding to Power in Mediation*, In: **Folberg J. Milne Al** & **Salem, P.** (ends), Divorce Family Mediation: Models, Techniques and Applications, The Quilford, Press, London, pp: 209-224.

Marsh, J. (2003) The Social Work Response to Violence, *Journal of Social Work*, **48**(4): 437-438.

Parsons, R. (1992) The Mediator Role in Social Work Practice*, Journal of Social Work*, **36**(6): 483-488.

Stanley, N. (1997) Domestic Violence and Child Abuse: Developing Social Work Practice, *Child and Family Social Work*, pp: 135-145.

Taylor, A. (2002) *The Handbook of Family Dispute Resolution: Mediation Theory and Practic*e, Jossey Bass: San Francisco.

Taylor, J. *et el.*, (2000) Supporting Community Solutions to Family Violence, *Australian Social Work*, March, **57**(1): 71-83.

Tjaden, P. and **Thoennes, N.** (2000) Extent, Nature and Consequences of Intimate Partner Violence, *Findings from the National Violence against Women Survey*, Department of Justice, Washington.

Walby, S. (1992) *Theorizing Patriarchy*, Blackwell, Oxford.

The Role of Social Work in the Face of Contemporary Family Problems: Domestic Violence as a Model

A. S. A. Al-Shahrani
Assistant Professor, Faculty of Arts and Humanities, King Abdulaziz University, Jeddah, Saudi Arabia

Abstract. Family violence is one of the negative impacts affecting the family members and society as a whole. It practically disturbs the peaceful life within the family, and therefore threatens the way the family lives. Due to the prevalence of many bad behaviors, the phenomenon has spread widely paving the way to misleading traditions and wrong concepts in family education. This study aims to showcase to what extent the social work can contribute in setting up rational solutions to the phenomenon. It treats the issue from three perspectives: the culture of violence and motivations, Islam's point of view towards family violence and the role of social work in minimizing the phenomenon's negative effects. The study concludes with some recommendations and findings based on the researcher's point of view.